

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٣٩

الاثنين، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٩/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشيف
	إثيوبيا	السيد عالمو
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد بارو
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

(S/2017/293)

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2017/312).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1713601 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم

المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (S/2017/293)

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2017/312)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/412 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2017/293، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وكذلك إلى الوثيقة S/2017/312، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال،

والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نرحب بقرار مجلس الأمن الذي يمدد ولاية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى. هذا هو القرار الصائب. فالقوة الأمنية توفر أمنا هام لمنطقة أبيي وتساعد المجتمعات المحلية التي تعيش في أبيي وتمنحها على منع نشوب العنف والتخفيف من حدته. ونحن ممتنون لإثيوبيا على الدور الهام الذي تؤديه في صون السلام والأمن في أبيي.

وتتفق الولايات المتحدة تماما مع الأمين العام في تقييمه بأن النزاع على أبيي هو مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا. وكما ناقشنا جميعا هنا في القاعة خلال جلسة نيسان/أبريل بشأن حفظ السلام (انظر S/PV.7926)، عندما ينظر مجلس الأمن فيما إذا كانت عملية ما من عمليات حفظ السلام هي الأداة المناسبة كي نستخدمها في صون السلم والأمن، فيجب أن ننظر في ما إذا كانت البعثة تدعم حلا سياسيا.

ومن خلال قيام الولايات المتحدة بالاستعراض الدقيق لولاية قوة الأمم المتحدة، نظرت فيما إذا كانت البعثة تتماشى على نحو مناسب مع إرادة الطرفين والحالة الأمنية الراهنة في أبيي. وللأسف، ومنذ ٢٠١١ لم يتوفر على الدوام لدى حكومتي السودان وجنوب السودان الالتزام بالمشاركة في

التشغيل الكامل للآلية. ويتعين علينا جميعاً، بوصفنا أعضاء في المجلس، أن نتحقق من الوضع الراهن عندما ندرك أن الوضع الراهن غير مجد.

والولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة على دعم الأمن والاستقرار في أبيي والسودان وجنوب السودان والمنطقة. ونحث على تنشيط العملية السياسية المفضية إلى حل دائم لوضع أبيي. كما ندعو حكومتي السودان وجنوب السودان على الوفاء بالتزاماتهما بدعم النشر الكامل للقوة الأمنية وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، الذي يحدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى، بالإجماع. وبوصفنا البلد الوحيد المساهم بقوات في هذه البعثة الفريدة، ينبغي ألا يستغرب أحد من الأهمية الكبيرة التي نوليها للقوة الأمنية. وهذا هو السبب في أننا شاركنا بمهمة وبصورة بناءة في المفاوضات بشأن القرار. وقد عملنا مع القائم على الصياغة والأعضاء الآخرين بشأن هذا الملف الهام حتى قبل انضمامنا إلى مجلس الأمن. ونعلم أنه كان هناك دائماً تأييد إجماعي لهذه البعثة منذ إنشائها. ولا شك أن المفاوضات بشأن القرار لم تكن سهلة. ولكنه أمر طيب أننا تمكنا جميعاً في النهاية من الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا للقائم على الصياغة ولجميع أعضاء المجلس على إبداء ما يلزم من مرونة وروح توفيقية، سعياً إلى بلورة توافق في الآراء.

وفيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي كانت أهم نقطة عالقة في المفاوضات، فإننا جميعاً نعلم سبب عدم إحراز تقدم ملموس؛ ولا جدوى من الإسهاب بشأن ذلك هنا. إن المسألة الأهم هي ضرورة أن يبرهن الطرفان على التزامهما الكامل بتنفيذ ترتيباتهما، وأن يتخذا الخطوات

العمل اللازم لتسوية الوضع النهائي لأبيي وتحديد التدابير المؤقتة التي سبق أن وافقت عليها حكومتا السودان وجنوب السودان من أجل الاشتراك في إدارة الشرطة في منطقة أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال السودان وجنوب السودان تضعان القيود على القوة الأمنية، مما يعوق قدرتها على الاضطلاع بالولاية نفسها التي طلبتها الدولتان.

وعندما اتخذنا قراراً بتحويل القوة الأمنية، وعندما أضفنا لاحقاً مهام دعماً للبعثة المشتركة لرصد الحدود، كان هناك التزام واضح من كل من السودان وجنوب السودان بالقيام ببعض الخطوات، وطلب كي تدعم الأمم المتحدة جهودهما. وبينما قامت القوة الأمنية بدورها، فإن السودان وجنوب السودان لم تتخذا الخطوات اللازمة لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وما زلنا نؤيد المفهوم الآلية، ولكن خمس سنوات من العقبات التي تحول دون نشر البعثة كافية. ولن تتمكن القوة الأمنية من الاضطلاع الكامل بولايتها إلا إذا ذل الطرفان العقبات، واتخذ الخطوات صوب جعل الآلية فعالة.

وهذا يشير إلى نقطة أوسع نطاقاً تنطبق على جميع بعثات حفظ السلام: لا ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم إلى أجل غير مسمى الولايات التي تفتقر إلى الموافقة الاستراتيجية من الأطراف. وعندما نواجه تلك التحديات، يجب أن نستخدم ما لدينا من نفوذ لضمان فعالية عملياتنا لحفظ السلام. ويشمل ذلك مطالبة الدول التي تستفيد من بعثاتنا الامتثال لاتفاقاتها مع الأمم المتحدة ومع بعضها البعض. وإن لم تفعل، فمن واجبننا اتخاذ الإجراءات.

ولذلك، فإننا نرحب بقرار المجلس أن هذا سيكون آخر تمديد لولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي من أجل دعم آلية رصد الحدود ما لم يظهر الطرفان بوضوح من خلال إجراءاتهما، بما في ذلك من خلال الخطوات المبينة في قرار اليوم، وهي تحقيق

يشكل هذا التصويت بالإجماع مؤشرا قويا على وحدة مجلس الأمن. ونحن ممتنون للولايات المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على الموقف البناء الذي مكنا من التوصل إلى نتيجة هامة. كما نشكر إثيوبيا على مرونتها ودورها في البعثة في أبيي. ونعرب عن تأييدنا للنقاط التي أثارها الولايات المتحدة بشأن ضرورة تحقيق مزيد من الفعالية في بعثات الأمم المتحدة للسلام. وينبغي عدم النظر مطلقا إلى تحديد ولاية أي بعثة لحفظ السلام باعتباره نشاطا روتينيا أو عملا معتادا. وبدلا من ذلك، فإن الأمر يتطلب دائما تحليلا متعمقا من جانب المجلس. ولهذا السبب، وبالاشتراك مع السويد، التي أود أن أشيد بتعاونها، وبالتشاور الوثيق مع الأعضاء العشرة المنتخبين، طلبنا يوم الجمعة مواصلة مناقشاتنا. ونشكركم، سيدي الرئيس، على قبول هذا الطلب، مما أدى إلى إجراء مناقشات مثمرة مكنتنا من التقريب بين المواقف ومهدت السبيل لتحقيق توافق في الآراء من أجل وحدة المجلس، التي نعتبرها ذات أهمية قصوى. وبهذه الروح، عملنا صوب إيجاد حل متوازن، يجمع بين ضرورة زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام ويسهم في الوقت نفسه في منع حدوث مزيد من عدم الاستقرار في أنحاء شرق أفريقيا.

إن استعراض أي بعثة لحفظ السلام ينبغي أن يراعي آراء الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما عندما تكون هذه الآراء متقاربة، وأن يتقيد بالاستعراضات الاستراتيجية للأمين العام، كما هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقرار اليوم ٢٣٥٢ (٢٠١٧) يفي بذلك تماما.

ومع ذلك، فإننا نتفق على أن حالة الجمود في أبيي قد طالت أكثر من اللازم. والمجلس يبلغ الطرفين اليوم بأنه يجب عليهما إظهار التزام واضح خلال الأشهر الستة المقبلة، وإلا فإن دعم القوة الأمنية المؤقتة للبعثة المشتركة للتحقق

اللازمة لهذا الغرض، على النحو المطلوب في القرار المتخذ للتو. وقد أبدى القائم على الصياغة نقطة قوية جدا بهذا الخصوص. وفي هذا الصدد، نرحب بنتيجة الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في أديس أبابا بالأمس تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي شدد على ضرورة قيام الطرفين باتخاذ خطوات عملية عاجلة لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود وتيسير عملها. وحدد الاجتماع أيضا خريطة طريق واضحة بشأن الخطوات التي يلزم اتخاذها على مدى الأسابيع والشهور المقبلة. وهذا في الواقع هو جوهر ما ناقشناه خلال الأيام القليلة الماضية. ونأمل بإخلاص أن تسير الأمور في الاتجاه الصحيح حتى يتسنى إحراز تقدم ملموس لحين اجتماعنا مرة أخرى، في غضون ستة أشهر، للنظر في هذا الملف.

ويتحتم أيضا أن يشرع الطرفان بصورة عاجلة في إنشاء السلطة الإدارية لمنطقة أبيي وتشكيل شرطة أبيي، وفقا للالتزامات بموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلا فإن القوة الأمنية المؤقتة ستجد نفسها مضطرة لمواصلة العمل في ظل فراغ إداري، مما يسبب صعوبات للبعثة في تنفيذ ولايتها ويحملها أعباء إضافية في الاضطلاع بالمسؤوليات المدنية. ومن ثم، ينبغي أيضا أن يسعى الطرفان إلى حل بعض المسائل التي تعرقل إنشاء إدارة مدنية وجهاز شرطة، بغية إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاق عام ٢٠١١.

وفي ظل غياب أي تقدم، فإن استمرار وجود البعثة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة أبيي، سيكون في خطر بالغ. والرسالة القوية الصادرة عن المجلس اليوم بشأن هذه المسألة جيدة جدا حقا. ونحن على ثقة بأن الطرفين سيستجيبان للنداء.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم

باسم السويد أيضا.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) بالإجماع. ونشكر الولايات المتحدة على تصميمها القوي في قيادة المفاوضات وعلى انخراطها طوال العملية. ونود أيضا أن نشيد كثيرا بالمرونة التي أبدتها إثيوبيا في دعم القرار.

لقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار على أساس الحاجة إلى الحفاظ على الهدوء النسبي في أبيي وتحسين أداء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وتقوم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بدور حاسم في ظل غياب إدارة منطقة أبيي ومجلسها وشرطتها. ونحن نشكر إثيوبيا على جهودها في هذا الصدد.

ومما يشجع اليابان أن الحوار على مستوى القاعدة الشعبية بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية مستمر وأن سوق أمييت المشتركة تعود بالنفع على القبيلتين. غير أننا نشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم سياسي يدعم تلك التطورات.

إن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة هما في غاية الأهمية لبناء الثقة بشأن المسائل المعلقة مثل الوضع النهائي لمنطقة أبيي وكذلك ترسيم المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتجريدها من السلاح.

ومن حيث المبدأ، تؤيد اليابان تبسيط بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تحسين الكفاءة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس إجراء مناقشات متعمقة بشأن كل عملية من عمليات حفظ السلام، وإصدار أحكاما بشأن الولايات أو الحدود القصوى التي نسمح بها، على أساس مزايا كل منها. نحن نرحب بأن المجلس استطاع أن يقرر بالإجماع دعمه لتمديد أخير للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ما لم يتم استيفاء شروط واضحة.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، يتوجه وفد بلادي بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية، على الجهد

من الحدود سيتوقف. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الأخير للآلية السياسية والأمنية المشتركة، المعقود في أديس أبابا. ويجب على الطرفين الآن تحقيق تقدم ملموس بصورة عاجلة في ترسيخ الترتيبات الحدودية.

إن نتيجة تصويت اليوم يمكن أن توفر نموذجاً ناجحاً للمناقشات خلال الشهور المقبلة بشأن عمليات حفظ السلام الأخرى. وستواصل إيطاليا والسويد العمل مع جميع أعضاء المجلس لإيجاد حلول مستدامة وشاملة للجميع.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي مؤيداً لاعتماد القرار التوفيقي ٢٣٥١ (٢٠١٧)، بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونحن نرى أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لا تزال بالغة الأهمية لمجمل عملية إيجاد حلول بين الأطراف السودانية، حتى وإن كانت قدراتها الوظيفية محدودة. والوقف الكامل للدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة للآلية يبدو أمراً مدمراً وغير منطقي، ليس في أبيي وحدها ولكن في المنطقة بأسرها. ويحدونا الأمل أن يستجيب السودان وجنوب السودان للإشارة الواضحة من مجلس الأمن في ما يتعلق بضرورة تفعيل الآليات التي أنشأها الاتفاقات بشأن أبيي من أجل إحراز تقدم في عملية التسوية السياسية.

ويسرنا أن المنطق قد ساد في نهاية المطاف وجرى اتخاذ قرار يجسد آراء قادة المنطقة، ولا يقتصر على شواغل مالية ضيقة فحسب. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك أسئلة هامة فعلا بشأن طرائق عمل القائمين على الصياغة، الذين ماطلوا حتى آخر لحظة في إيجاد حل توفيقي، فإننا نود أن نعرب عن دعمنا لأنشطة القوة الأمنية المؤقتة وعن ترحيبنا بالجهود التي تبذلها إثيوبيا بوصفها البلد المساهم بقوات والذي يتحمل العبء الرئيسي لصون السلام والاستقرار في المنطقة.

من جانب القوة الأمنية لولايتها سيفضي إلى صون السلام والاستقرار الإقليميين.

وتأمل الصين في تنفيذ القرار جدياً وبفعالية. ونشجع السودان وجنوب السودان على مواصلة الانخراط في الحوار؛ وبناء الثقة بصورة مطردة، مع الأخذ في الاعتبار الصورة الأكبر لمصالح جميع الأعراق والطوائف في المنطقة؛ والنهوض بفعالية بتنفيذ الاتفاقات الثنائية ذات الصلة؛ وإنشاء المؤسسات الإدارية والقضائية المؤقتة وتشغيلها في وقت مبكر.

وستواصل الصين دعم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ ولايتها، وهي تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار في وقت مبكر في منطقة أبيي.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) اليوم. ومن خلال هذا النص، قمنا بتمديد العمل الهام لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى.

أود أن أشيد بالبعثة وبإثيوبيا على كل ما فعلته لتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة أبيي، على الرغم من عدم إحراز تقدم سياسي. ويجب أن تكون أولويتنا الجماعية الآن هي دعم استمرار الاستقرار في المنطقة وتنشيط العملية السياسية. وستؤدي القوة الأمنية دوراً هاماً في ذلك الجهد. ولكن إذ تقوم بذلك الدور، فمن الصواب أن نبقها قيد الاستعراض الوثيق بحيث تكون الأنسب للوفاء بولايتها.

وحيثما توجد أدلة على أن جزءاً من البعثة لا يسهم في تنفيذ الولاية، فلا ينبغي لنا أن نستمر في تكريس الموارد له، لا سيما عندما تكون الميزانيات في جميع البعثات تحت الضغط. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم تتمكن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من رصد المنطقة الحدودية الآمنة المزروعة السلاح بصورة فعالة، لأن حكومتي السودان وجنوب السودان

البناء الذي قام به من أجل صدور القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بالإجماع. إن اعتماد مجلس الأمن قراراً بتمديد الولاية بالإجماع يعكس وحدة المجلس، كما يعث برسالة قوية وواضحة لطرفي النزاع بأن المجلس لديه رؤية واضحة يعتزم تنفيذها، ويتعين على طرفي النزاع الالتزام بها.

لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار تأييداً لنهج الربط بين حجم القوات الموجودة على الأرض، وولايات تلك القوات. وأود التشديد على أن ذلك النهج يجب أن يتبع عند مراجعة كافة عمليات قوات بعثات حفظ السلام الأخرى، وذلك بدلاً من منهج التخفيض الشامل الذي يهدف بالأساس إلى تخفيض نفقات القوات دون النظر إلى تبعات ذلك على قدرات البعثات على تنفيذ الولايات المنوطة بها.

وأخيراً وليس آخراً، أؤكد أهميته أخذ شواغل الدول المساهمة بقوات حفظ السلام بعين الاعتبار وذلك لدى صياغة ولايات عمليات حفظ السلام الموجودة أو تعديلها أو تمديدها. إن الدول المساهمة بقوات هي الحلقة الأهم في تلك العمليات حيث تتولى تنفيذ الولايات المنوطة بها على الأرض، ومن ثم فهي الطرف الأقدر على تحديد متطلبات تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام وتقييم احتياجات تأمين قواتها.

السيد تشانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية):
ترحب الصين باعتماد القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) بالإجماع، الذي يقضي بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويجسد القرار إرادة المجلس، مع مراعاة شواغل البلدان المتضررة والبلدان المساهمة بقوات، بما فيها إثيوبيا.

وبفضل الجهود المشتركة التي بذلها السودان وجنوب السودان، إلى جانب المجتمع الدولي، لا تزال الحالة في أبيي هادئة بوجه عام، غير أن التحديات في الأوضاع السياسية والأمنية التي تواجهها لا تزال قائمة. إن التنفيذ الجاري بنشاط

نطاق التحدي أن يظل مجلس الأمن يقظا وموحدا باستمرار، وأن يتعاون تعاوننا تاما مع المنظمات والبلدان في المنطقة، التي لها دور هام. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي مقتنع بأن علينا الانخراط في الحفاظ على الحوار البناء والدينامي مع البلدان المساهمة بقوات.

السيدة محسن غغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):
ترحب فرنسا باعتماد القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) بالإجماع، الذي يقضي بتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر. ومن المهم الاستمرار في متابعة الحالة عن كثب بين السودان وجنوب السودان ومواءمة البعثة مع ولايتها.

وتمثل العلاقات المستقرة بين السودان وجنوب السودان عاملا محمدا رئيسيا للسلام والأمن في غرب أفريقيا. وترحب فرنسا بأنشطة إثيوبيا التي أسهمت، من خلال نشر جنودها إلى القوة الأمنية، في تحقيق هذا الهدف بعزم وتфан. وتقع مسؤولية استقرار العلاقات بين السودان وجنوب السودان أولا وقبل كل شيء على عاتق الطرفين. وتشكل الاتفاقات الموقعة بين الطرفين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ خريطة طريق يجب اتباعها لكفالة تحقيق الاستقرار، الأمر الذي يتطلب تغييرا في الوضع الراهن.

ولذلك، فإننا نرحب بالقرار الذي يدعو الطرفين إلى الوفاء بمسؤولياتهما في هذا الإطار، وإحراز التقدم الضروري في إدارة علاقتهما.

وفي هذا الصدد، نذكر بدعمنا لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي، في جهوده المستمرة والمكثفة لتنفيذ الاتفاقات بين الطرفين. ويمثل اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا خلال الأيام القليلة الماضية تطورا إيجابيا، ونأمل أن يتم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها تنفيذا كاملا.

لم تتقيدا بالتزام القوة الأمنية المؤقتة. ويوضح القرار أن الدعم المقدم إلى آلية الرصد سيتوقف في غضون ستة أشهر ما لم تبد الحكومتان التزاما ثابتا بتمكين الآلية من بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة.

ولذلك، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أحث حكومي السودان وجنوب السودان على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي والآلية السياسية والأمنية المشتركة، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدتا بها خلال عطلة نهاية الأسبوع، بحيث يمكن إنشاء آليات للحكومة والعدالة، واستئناف المفاوضات المباشرة، والتمكين أخيرا من الاتفاق على تسوية نهائية متأخرة لمسألة أبيي.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية):
ترحب السنغال باعتماد القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، الذي يحدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونشكر أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الوفد القائم بعملية الصياغة والبلدان المساهمة بقوات، على ما أبدوه من مرونة، مما مكن من تحقيق هذا الحل التوفيقي الدينامي.

لقد قررت السنغال الانضمام إلى جهود تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك الدعم التشغيلي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لأننا مقتنعون تماما بالحاجة إلى نهج موحد لمجلس الأمن تجاه إدارة العلاقات بين السودان وجنوب السودان، مدعوما بتصميمنا على العمل جنبا إلى جنب مع البلدين سعيا إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين. وتحقيقا لهذه الغاية، وفي إطار تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بين البلدين، نناشد حكومي السودان وجنوب السودان على وضع الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وإبرام اتفاقات بشأن أمن الحدود، ولا سيما الاتفاق المتعلق ببعثة الدعم لرصد الحدود.

وفي هذا السياق، نحتاج إلى جميع الضمانات الممكنة لمنع التوترات التي يمكن أن تهدد الاستقرار الذي تم تحقيقه. ويتطلب

ويطيب لي في البدء أن أشكر المجلس على روح التعاون والتوافق التي مكنت المجلس اليوم من اعتماد قراره ٢٣٥٢ (٢٠١٧) بتمديد تفويض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (اليونسفا) لمدة ستة أشهر. ويأمل وفد بلادي أن تسود هذه الروح الإيجابية في كافة مداولات المجلس لتمكينه من مواجهه التحديات المتنامية التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وأؤكد لكم التزام السودان بتنفيذ القرار الذي صدر اليوم والقرارات اللاحقة له. كما أنتهز هذه السانحة لأجدد تأكيد التزام بلادي بالتعاون مع (اليونسفا) لتمكينها من تنفيذ ولايتها الموكلة بموجب قرارات مجلسكم.

أرجو أن أؤكد أن الاستقرار الأمني الذي تعيشه أبيي، والتقدم الملحوظ في ترسيخ التعايش السلمي بين مجتمعي السيرية ودينكا نفوك، والذي أكدته كافة التقارير التي عرضت على مجلسكم في الفترة الماضية، جاء نتيجة مباشرة لتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية مقرونة مع الأدوار الإيجابية التي قامت بها (اليونسفا) منذ تكوينها.

يؤكد وفد بلادي أن السودان لم يكن في يوم من الأيام سببا في تعطيل عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أو إعاقه تحركاتها. ولعلكم تذكرون أن التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/312) الذي عرض على مجلسكم الموقر، أورد أن الآلية المعنية ألغت ١٨ دورية جوية لها بسبب تأخر حكومة جنوب السودان في إصدار الأذونات اللازمة لها. الأمر الذي يؤكد تعاون السودان الكامل مع الآلية، مقابل تلکؤ الطرف الآخر.

يرى وفد بلادي أن هذه الآلية ضرورية لاستدامه السلام على طول خط الحدود المشتركة بين السودان وجنوب السودان، ولتطبيع العلاقات بين البلدين. لذلك، لا نجد أي مبرر لوقف أنشطتها العملية بواسطة (اليونسفا). وأن الطريق نحو تنشيط هذه الآلية وتفعيلها، وتعزيز الحوار مع

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

بصراحة، إنني على يقين من أنه إذا كان ينبغي أن ينبع أي عنصر واضح من عضوية أوروغواي في مجلس الأمن، فهو قناعتنا الراسخة بأنه لا توجد دولة - ناهيك عن دولة مشاركة في إحدى بعثات بعثة حفظ السلام، يمكنها أن تعوق البعثات التي ينشئها مجلس الأمن. وأعتقد أننا أبلينا بلاء حسنا جدا بشأن هذا الموضوع.

إن اعتماد القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) الذي نرحب به، مشروط. وسيكون هذا التمديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ما لم يظهر الطرفان بالفعل التزاما واضحا وحازما، ويقدموا ضمانات قوية لتنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي نفس الوقت، فإننا ننتظر التقرير الذي سيصدره الأمين العام قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لمعرفة ما إذا كانت الآلية قد بلغت كامل قدرتها التشغيلية. كما تبث مسألة القدرة التشغيلية الكاملة لبعثات حفظ السلام على القلق المستمر لوفد بلدي.

ونحن نثني على جهود إثيوبيا في أبيي على مر السنين. فقد قامت، بلا شك، بعمل هام في حماية السكان المدنيين. ونشكر الولايات المتحدة على الطريقة الشفافة والمفتوحة التي أدارت بها المفاوضات بشأن القرار، مما أتاح المجال لاعتماده بالإجماع. أود أن أكرر التأكيد بوضوح على أن مستقبل بعثة حفظ السلام هذه هو الآن حصرا في يدي حكومتني السودان وجنوب السودان.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أغتنم هذه السانحة لأعبر عن تهنئتنا لكم بتولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق، ومؤكدا على تعاوننا التام معكم.

السودان يقوم على دعامتين أساسيتين هما تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية والإدارية لمنطقة أبيي وتنفيذ جميع الاتفاقات الواردة في اتفاقية التعاون الموقعة بين السودان وجنوب السودان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حيث نصت اتفاقية حزيران/يونيه ٢٠١١ على إنشاء الإدارة المشتركة لأبيي والمجلس التشريعي المشترك والشرطة المشتركة، وهي مؤسسات أساسية لا غنى عنها في إدارة المنطقة، وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها المجتمعية، وتهيئة الظروف الملائمة لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلي تطلعات جميع أصحاب المصلحة، في صيغة تنال رضا الجميع، ويكون الجميع فيها راجحاً.

من ناحية أخرى، وضعت اتفاقية التعاون الموقعة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أساساً متيناً لتطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وتعزيز التعاون بين البلدين، في المجالات كافة، واستدامة السلام بينهما حيث غطت معظم المجالات المهمة لتطبيع العلاقات بين البلدين. حيث احتوت على عدد من الاتفاقيات من أهمها اتفاقية الترتيبات الأمنية التي نصت على وقف دعم وإيواء الحركات المتمردة وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة متروعة السلاح، حيثما لا تزال حكومة جنوب السودان، وللأسف الشديد، تؤوي وتدعم الحركات السودانية المتمردة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودارفور رغم التعاون الكبير الذي أبداه السودان ولا يزال يبداه، والذي نال استحسان وإشادة جميع شركائنا الإقليميين والدوليين. ويأمل وفد بلدي في هذا الشأن أن تفي حكومة جمهورية جنوب السودان بتعهداتها بتنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية من جميع جوانبها، حتى تنطلق العلاقات بين البلدين إلى آفاق أرحب، من التعاون يتجاوز مرارات الماضي، ويحقق تطلعات شعبي البلدين للسلام والاستقرار والتنمية، وحسن الحوار.

فيما يخص نشر وحدة من شرطة تأمين المنشآت النفطية في حقل دفرة النفطي في منطقة أبيي، يؤكد وفد بلدي أن هذا

حكومة جنوب السودان والضغط عليها للوفاء بالتزاماتها بشأن إنشاء المنطقة الحدودية العازلة متروعة السلاح، وإزاحة كافة العقبات من أمام الآلية المشتركة للتحقق ومراقبة الحدود.

أرجو أنؤكد في هذه السانحة التزام حكومة السودان الكامل بتنفيذ قرارات اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في أديس أبابا الأمس واليوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، وأي اجتماعات أخرى تعقبه، خاصة فيما يلي تفعيل الآلية المشتركة للتحقق ومراقبة الحدود وإنشاء فرق مراقبة إضافية، وتنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية. ويأمل وفد بلادي أن تمثل مخرجات هذا الاجتماع بداية لمرحلة جديدة لتطبيع العلاقات بين البلدين ومعالجة كافة الشواغل خاصة الأمنية منها.

تؤكد حكومة بلادي التزامها بكل الاتفاقيات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان الشقيقة، بدءاً من بروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٤، واتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي الموقعة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، واتفاقية التعاون الموقعة بين البلدين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو من هنا الأخوة والأخوات في حكومة جنوب السودان إلى الانخراط بجدية مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي للإسراع بتكوين مؤسسات أبيي التي نصت عليها اتفاقية حزيران/يونيو ٢٠١١ سعياً لتحديد الوضع النهائي لأبيي، والذي يظل حقاً بيدي رئيسي السودان وجنوب السودان وفقاً للاتفاقيات الموقعة بينهما.

وإلى ذلك الحين، نرجو التأكيد أن منطقة أبيي أرض سودانية ولجمهورية السودان كامل السيادة الإقليمية عليها، وفقاً لأحكام القانون الدولي ولقرار محكمة التحكيم الدولية بلاهاي، واتفاقية السلام الشامل، ولا يعدل هذا الوضع إلا عبر استفتاء أبيي المتفق عليه بين السودان وجنوب السودان، أو أي تدابير أخرى يتفق عليها البلدان بإرادتهما المشتركة.

يؤكد وفد بلدي أن الطريق نحو استدامة السلام والاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول خط الحدود بين السودان وجنوب

وفيما يخص وجود القوة في منطقة أبيي، يبين تقرير الأمين العام أنه على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فقد أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز السلام والأمن في أبيي، مما يعزز المصالحة والتعاون فيما بين القبائل التي تتلاقى موسمياً في المنطقة، وتقدم الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية، وتشرع في برامج تتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية. ولن يكون ذلك ممكناً بدون الجهود الإبداعية والمصممة للقوة الأمنية.

والتعاون بين البلدين حاسم لأي جهد بناء ومثمر في أبيي. والواقع أنه ما كان للقوة إحراز التقدم الذي حققته، لولا قدر معين من التعاون الوظيفي بين حكومتي السودان وجنوب السودان. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التعاون إذا أريد لجهود القوة أن تستمر في تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على البلدين وتساعد على تيسير استمرار التقدم في علاقات البلدين.

إن حكومة جمهورية جنوب السودان تعتقد أن سحب الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، سيؤثر سلباً على تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتعاون والترتيبات الأمنية، وذلك بتشجيع كل طرف على اتخاذ موقف أكثر عدائية على طول الحدود. ونحث مجلس الأمن على مواصلة تشجيع دعم الآلية، لأن وقف الدعم الحيوي الذي تشتد الحاجة إليه في المنطقة قد يؤدي إلى اندلاع نزاع بالوكالة على طول الحدود بين جنوب السودان والسودان.

ومما يشجعنا حقاً التحسن الذي حدث مؤخراً في العلاقات بين البلدين. وتأمل حكومة جنوب السودان بإخلاص أن يتطور ذلك ويرقى إلى تعاون أكبر في مجموعة واسعة من المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصلحة المشتركة.

وفي هذا السياق، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن منطقة أبيي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تطوير العلاقات الودية بين البلدين. يمكن أن يتم ذلك من خلال تعزيز التعاون فيما بين

الأمر اقتضته ضرورات عدم إنشاء الشرطة المشتركة لأبيي حتى الآن من ناحية، ووجود حركة تمرد سودانية في جنوب السودان، يمكن أن تستهدف هذا الحقل النفطي من ناحية أخرى، مثل ما فعلت في عام ٢٠١٢ إبان احتلال وتخريب حقل هجليج النفطي القريب من منطقة أبيي.

ويطيب لي في الختام، أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لجميع شركائنا الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، خاصة حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، ولا يفوتنا تسجيل التزام جنوب السودان بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، حتى تؤدي جميع المهام الموكلة لها بصورة سلسلة وفق ما ورد في قرارات مجلسكم الموقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل لإنجاح رئاستكم.

وأود أيضاً أن أشيد بالدور الإيجابي الذي اضطلع به سلفكم في قيادة المجلس، الشهر الماضي.

ونرحب بحماسة بتقرير الأمين العام (S/2017/312) عن الحالة في أبيي، ونؤيد بقوة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن القوة الأمنية المؤقتة، رغم أنها لا تزال تواجه تحديات خطيرة في تنفيذ ولايتها، فإنها أفضل ما حدث لأبيي في تاريخ نضالها الطويل.

وسكان أبيي والمجتمعات المحلية المجاورة، من الشمال والجنوب على السواء، الذين يهاجرون موسمياً إلى المنطقة بحثاً عن الماء والكلأ لا يمكن التخلي عنهم وتركهم يعانون من الإهمال الناجم عن عدم تحمّل الدولة المسؤولية عن أمنهم ورفاههم العام. والمجتمع الدولي مدعو إلى التدخل وملء الفراغ، ليس لصالح المجتمعات المحلية المعنية مباشرة فحسب، بل أيضاً لصالح البلدين في المدى البعيد. وهذا مطلوب تحقيقه بشكل ملحّ بغية استقرار الحالة في المنطقة، وتهيئة بيئة تفضي إلى المزيد من الحوار البناء والمثمر بشأن مستقبل أبيي.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.

الطوائف على مستوى القواعد الشعبية، الذي يمكن أن يمتد إلى المستوى الوطني في البلدين.

وفي الختام، من الواضح في المرحلة الراهنة أن البحث عن حل نهائي لمشكلة أبيي قد توقف بسبب الخلافات بين الحكومتين، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي، وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.